نقض
قواعد في علوم الحديث

للشيخ ظفر أحمد التهانوي
بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي غدة

تأليف
العلامة أبي محمد بديع الدين الراشدي السندي
(١٣٤٢ - ١٤١٦هـ)

قدم له وعلق عليه
صلاح الدين مقبول أحمد

غراس
للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان

في سنن أبي داود) .

ثم ليس قـول الحـافظ هذا على الإطلاق ، بل ذكـره بعـد نقل توثيق الأئمـة للمترجم [أي أبان بن تغلب] مثل أحمد ويحيى وأبي حاتم والنسائي ، ثم نقل عن ابن عدي : أن المترجم لا بأس به في الرواية وإن كان مذهبه مذهب الشيعة . وأيضاً فإذا وافق الجوزجاني غيره من الأئمة فقوله ممن يفيد التأييد .

قوله في الحاشية : قد جرح أكثر المحدثين أصحاب أبي حنيفة لظنّهم بأنهم يقدّمون الرأي على الحديث . .

أقول : هذا ظاهر لمن طالع كتبهم ، ويكفى للشهادة تقديمهم القياس على الخبر الواحد مع اعترافهم بصحته ولهذا قال الامام أحمد : «أصحاب أبي حنيفة ليس لهم بصيرة في الحديث» كما في قيام الليل للمروزي ، وقال في «العلل» : لا يروى عنهم .

ثم قول أكثر المحدثين يكفي لبطلان هذا الوهم بأن فلاناً جرحه لتعصّبه أو لتعنّته أو المعاصرة أو نحو ذلك ثم قد أثبت ابن عبدالبر الذي هو العمدة عند المصنف في الحوالة(١) في كتاب «الانتقاء» وكذا «جامع بيان العلم وفضله» : أن الإمام وأصحابه يقدّمون الرأي على الحديث . . ثم لم يجرحوهم لهذا فقط بل أسباب أخرى كثيرة قادحة أيضاً لا تخفى على من طالع كتب الرجال .

قوله في الحاشية : فلا يقبل فيهم الجرح من المحدثين إلا بعد التأني والتأمل فيه .

أقول : لا حاجة إلي التأمل ، إذا لم يختلفوا بل تضافرت أقوالهم .

(١) الحوالة : أي الإحالة إلى كتبه ، وراجع على سبيل المثال إحالة التهانوي إلى كتب ابن عبدالبر في «القواعد» «٦٠، ١٥٤، ١٥٩» .

«ص٣٢٢»

قـوله : قـال ابن عـبدالبر : الذين رووا عن أبي حنيفة ووثّقوه أكثر من الذين تكلّموا فيه . . .

أقـول : ليس مذهب كـثير ترك الرواية إلا عن الثقات . وأما التـوثيق فمـا ثبت عن أحد من النقّاد بسند صحيح[1] .

«ص٣٢٣»

قـوله : وقـال الإمـام علي بن المديني[2] : أبو حنيفة روى عنه الثـوري[3] وابن المبارك وهو ثقة لا بأس به .

أقـول : أورده بلا سند فـلا يعـتمـد عليـه ، مع أن الخطيـب روى بسنده عن ابن المديني خلافه وذكر جرحاً مفسّراً .

«ص٣٢٥»

قوله : وقال الحافظ ابن الأثير الجزرى : كان إماماً في علوم الشريعة مرضياً .

أقول : التعويل على قول أهل الشأن فقط .

قـوله : وفي «الخيـرات الحسـان» لابن حجـر المكي : وقـال شعبـة : كـان والله

---

(١) راجع «نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة» فإنه كتاب مهم في هذا الباب .

(٢) ذكر أبو غدة في هذا المقام مكانةابن المديني العالية بين المحدثين ، ثم قال : فمثل هذا الإمام إذا وثق أبا حنيفة . . وجـرحـه البـخـاري . . فـتوثيق شيخـه علي بن المديني مـقـدم بلاريب . .» وليس الأمر هكذا ، بل جرحه ابن المديني أيضاً .

ثم جرح البخاري للإمام ليس منشأه منه بل هو ناقل عن الآخرين . فافهم .

(٣) تكلّم فيه الثوري وابن المبارك أيضاً ، كما في «نشر الصحيفة» (ص١٤٢ ومابعدها وص٣٣٥ وما بعدها) .

محمدبن كثير العبدي قال : كنت عند سفيان الثوري فذكر حديثاً ، فقال رجل حدثني فلان بغير هذا . فقال من هو؟ فقال أبو حنيفة ، قال : أحلتني على غير مليء . بل المعروف عن الثوري أنه ضعف الإمام كما سلّم اللكنوي أيضاً في «التعليق الممجّد» .

«ص٣٢٧»

قوله : ولم ينتفع العلماء وجميع الناس بمثل ما انتفعوا به وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشبهة . .

أقول : يردّ عليه قول أحمد : أصحاب أبي حنيفة ليس لهم بصر بالحديث كما ذكره .وقوله : ليس لحديث أهل الكوفة نور ، كما في «سنن أبي داود» ، وقول الإمام وكيع : لولا جابر الجعفي لكان أهل الكوفة بلا حديث ، كما في «سنن الترمذي» .

قوله : قال ابن عبدالبر : والذين تكلموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس . . .

أقول : بل هنا وجوه أخرى :

فمنها : كثرة الخطأ والغلط كما قاله النسائي في «ضعفائه» وابن المدني ، كما في «تأريخ الخطيب» و«المنتظم» لابن الجوزي ثم ابن حبان في «المجروحين» ثم الذهبي في «مناقب الإمام»وغيرهم .

ومنها : الإرجاء والدعاء إليه كما في «تأريخ الخطيب» و«الانتقاء» لابن عبدالبر ، و«المجروحين» لابن حبان .

ومنها : سوء الحفظ كما في «الكامل» لابن عدي و«الميزان» و«التمهيد» لابن عبدالبر .

ومنهـا : الاضطراب ، كـمـا وصفـه بذلك أبو حـفص عـمـر بن علي ، والإمـام مسلم صاحب الصحيح ، كما رواه عنهما الخطيب .

ومنهـا : أنه أخذ كـتاب مـحـمـد بن جابر اليـماني الضـعيف فـرواه عن حـمـاد ، كما ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» عن ابن المبارك .

ومنها : وهو أشد من هذا كله : قول أحمد فيه ذكره العقيلي في «الضعفاء» : قال حدثنا سليمان بن داود القزاز قال سمعت أحمد بن الحسن الترمذي يقول ، سمعت أحمد من حنبل يقول : أبو حنيفة يكذب .

وهذا سند صحيح جيد فالعقيلي «ثقة حافظ لا شك فيه ، ترجم له الذهبي في «التذكرة» وغيره ، وسليمان بن داود القزاز وثقه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» ونقل عن أبيه أنه قال صدوق ، وذكره ابن حبان في «الثقات» في الطبقة الرابعة . تابعه عند الخطيب محمد بن جعفر الفريابي وأحمد بن حسن الترمذي من الأئمة الثقات من شيوخ البخاري . له ترجمة في «تذكرة» الذهبي و«التهذيب» و«التقريب»وغيرها .

وهنا وجوه أخرى غير ما ذكروا ، إن كان هذا الوجه الواحد الذي ذكره ابن عبدالبر يكفي لأن قول الإمام البخاري في «تأريخه» : سكتوا عنه وعن رأيه وعن حديثه» صريح في أن رأيه كان مما يعاب عليه .

قوله : وقال يحيى بن معين : أصحابنا يفرطون في أبي حنيفة وأصحابه .

أقول : لكن هذا بحسب ما أدى إليه اجتهاده ، فقد ضعفه بنفسه كما عرفت وستعرفه . ثم الأئمة كالبخاري وأحمد ليسوا من المفرطين . ثم ابن معين لم يردّ عليهم بل ذكر الإفراط فهذا واضح أنه مجروح عنده أيضاً . والغاية أنه لم يقف على الجرح الشديد ، لا على أصل الجرح . فافهم .